أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

دعوة نيابية لتأسيس شركة نفط وطنية في مستوى الشركات العالمية

مصادر: تطوير حقل الناصرية وحفر أول بئر نفطية شرق بغداد

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تزايدت الدعوات الى تأسيس شركة النفط الوطنية كمنافسة للشركات العالمية الاستثمارية في القطاع النفطي حالياً في مناطق متفرقة من البلاد ، فيما كشفت وزارة النفط عن خطط لتطوير حقل الناصرية وحفر اول بئر نفطي شرقي العاصمة بغداد.

ودعا عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن الى انشاء شركة وطنية نفطية تعمل مع شركات اجنبية عالمية متخصصة في المجال النفطي.

وقال حسن بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن الضرورة تستدعي انشاء شركة وطنية نفطية تشترك مع شركات اجنبية عالمية اخرى متطورة ومتخصصة بعمليات استخراج النفط واستكشاف حقول نفطية جديدة في سبيل نقل الخبرة العالمية الى العقول المحلية، كون العراق الآن يتمتع بثروة نفطية كبيرة.

واضاف: أن أغلب دول العالم لديهم شركات تعمل بشراكة مع شركات عالمية رائدة بمجال استخراج النفط وعمليات اخرى كالتنقيب والاستكشاف مبيناً أن هذه الشركة الوطنية تأخذ رأسمالا معيّنا من الحكومة ومن ثم يتم تسديدها عندما تقوم ببيع النفط الى الخارج.

وتابع : أن مسودة قانون الشركة الوطنية العراقية في البرلمان تنص على أن تقوم هذه الشركة باستخراج النفط ومن ثم يتم بيعه بمبلغ معين الى الخارج وعندما تسدد القروض المأخوذة من الحكومة الاتحادية فإنها تعطي (٧٥٪) من أرباحها الى الحكومة و(٢٥٪) لسد متطلبات الشركة.

واكد على إستثمار الثروة النفطية بشكل جيد وتدريب الكوادر على وفق التطور الحاصل في العالم مع الإستعانة بالشركات العالمية المتخصصة بهذا المجال.

وفي وقت سابق، أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري على ضرورة تطوير الكوادر النفطية العراقية من خلال تعاقد العراق مع شركات عالمية متخصصة لتطوير استخراج النفط لكي يتم الإعتماد على هذه الكوادر مستقبلا بعملية تطوير الحقول النفطية واستكشاف المكامن الموجودة في باطن الأرض.

وأشار الجواهري الى أن هناك شركات عالمية رائدة ومتخصصة في المجال النفطي حالياً تعمل في العراق فلا بدّ من استغلال وجودها بتطوير الكوادر العراقية، مشددا على ضرورة تهيئة جميع البنى التحتية التي يفتقدها القطاع النفطي من أجل استثماره وتطويره .

الى ذلك ذكرت وزارة النفط أن ثلاث شركات عالمية أبدت رغبتها بتطوير حقل الناصرية النفطي بعد انسحاب الشركة اليابانية من المفاوضات، مؤكدة أنها طلبت منها التوصل إلى إنتاج ١٠٠ ألف برميل يومياً خلال عامين.

وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط عبد المهدي العميدي في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "شركات ايني الإيطالية وشيفرون الأميركية وسي بي سي الصينية أعربت عن رغبتها بتطوير حقل الناصرية في محافظة ذي قار بعد انسحاب شركة نيبون اليابانية التي فازت بالعرض الفني والتجاري الذي تقدمت به عام ٢٠٠٩"، عازيا السبب إلى "وصول المفاوضات معها إلى طريق مسدود".

وأضاف العميدي: أن "الوزارة طلبت من الشركات الثلاث بناء مصفى الناصرية الذي تم الانتهاء من تصاميمه بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يومياً بهدف وصول الإنتاج المتأتي من الحقل إلى المصفى لسد حاجة محافظة ذي قار والعراق من المشتقات النفطية"، مبيناً أن "الوزارة أصبحت في غنى عن أية زيادة في الإنتاج تأتي من الحقول الأخرى".

وذكر العميدي أن "الوزارة شددت أيضاً على ضرورة الوصول إلى إنتاج ١٠٠ ألف برميل في اليوم خلال عامين"، مؤكداً أن "تطوير الحقل سيحال على الشركة الفائزة ضمن جولة تراخيص مصغرة".

وأشار العميدي إلى أن "الوزارة تتوقع الوصول إلى إنتاج ١١ مليون برميل يومياً خلال السنوات الست المقبلة من الحقول التي عرضت على الشركات العالمية للتطوير ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية".

ويقع حقل الناصرية النفطي، ٣٧ كم شمال غرب مدية الناصرية، مركز محافظة ذي قار، ويضم إنشاءات عدة منها ثلاثة خزانات بسعة ثلاثة آلاف متر مكعب، ومحطة عزل بطاقة ٣٠ ألف برميل في اليوم، وأبنية سيطرة الكهرباء والإدارة والمختبر ومحطة لتحلية المياه، كما تم مد خط كهرباء من الموقع إلى محطة كهرباء الشطرة بطول ٣٠ كم، بالإضافة إلى منظومات الضخ الخام، وأنبوب من الموقع إلى الخط الستراتيجي بطول ٤٠ كم قطر ١٢ انج، وينتج حاليا عشرة آلاف برميل يومياً.

وتضم مدينة الناصرية حقولاً نفطية غير مستثمرة كحقل الناصرية الكبير الذي من المتوقع أن ينتج ٣٠٠ ألف برميل يومياً، وحقل الغراف الذي يقدّر المعنيين بالشؤون النفطية إنتاجه بـ١٣٠ ألف برميل يومياً، فضلاً عن حقل الرافدين (أبو عمود) الذي يقدّر إنتاجه في حال تشغيله أو استثماره بـ١١٠ آلاف برميل يومياً.

الى ذلك علنت شركة الحفر التابعة لوزارة النفط عن المباشرة بحفر أول بئر نفطية من أصل ستة آبار في حقول شرق بغداد سبق وأن تعاقدت عليها مع وزارة النفط.

وقال مدير هيئة عمليات الوسط بشركة الحفر محمد عناد لـ"السومرية نيوز": إن "الكوادر الفنية والهندسية في شركة الحفر العراقية باشرت، الثلاثاء الماضي حفر أول بئر نفطية من أصل ستة في حقول شرق بغداد ضمن عقد موقع بين الشركة ووزارة النفط".

وأضاف عناد: أن "الآبار التي باشرت بحفرها تصل اعماقها الى ٢٣٠٠ متر وباسلوب الحفر العمودي"، مشيراً إلى أن "الشركة سوف تنتهي من حفر البئر نهاية الشهر الحالي وتباشر بحفر البئر الثانية في ذات الحقل".

ولفت عناد إلى أن "الكوادر الفنية والهندسية العاملة تمكنت من استصلاح خمس آبار ضمن حقول شرق بغداد وفي اطار العقد الموقع للشركة".

مطالبات بتوحيد التعرفة الجمركية

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالبت مصادر برلمانية بتوحيد التعرفة الجمركية واستيفائها حصرا من قبل الحكومة الاتحادية، مشيرة إلى أن المحافظات التي تقع فيها المنافذ الحدودية تقوم باستقطاع هذه التعرفة بشكل بعيد عن أي تنظيم.

وقالت النائبة عالية نصيف بحسب "السومرية نيوز": إن "هناك خللا كبيرا في آلية استيفاء التعرفة الجمركية في المنافذ الحدودية"، مطالبة بأن "يكون استيفاؤها من قبل السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية ومن جميع المنافذ الحدودية من الشمال إلى الجنوب، بعد توحيدها وتنظيم آلية استيفائها".

وأوضحت نصيف أن "بعض المحافظات التي تقع فيها المنافذ الحدودية تقوم باستقطاع نسبة ثلاثة بالمائة لتنمية المحافظة، في حين يستقطع البعض الآخر خمسة بالمائة أو ثمانية بالمائة، وبشكل بعيد عن أي تنظيم"، مشددة على أن "أي اهمال في هذا الموضوع ستترتب عليه خسائر كبيرة وضياع للأموال التي من الممكن إنفاقها على الجوانب التي تهم المواطن العراقي".

وأعلنت رئاسة الوزراء، في (٢٤ تموز ٢٠١١)، عن قرب تطبيق قانون الضرائب والتعرفة الجمركية ليشمل بالدرجة الأولى السلع والبضائع المستوردة والتي يمكن صنعها محليا، فيما أشارت إلى استثناء السلع والبضائع ذات التماس المباشر بحياة المواطن.

وكان العراق يفرض رسوما جمركية على السلع الداخلة إليه قبل عام ٢٠٠٣ وفقا لقانون ٧٧ لعام ١٩٥٥، وقد توقف بعد ذلك مع دخول قوات التحالف الى العراق في عام ٢٠٠٣ ليصدر الحاكم المدني في العراق بريمر رسوم ٥٪ على السلع الداخلة الى العراق والتي عرفت حينذاك برسوم اعادة اعمار العراق.

يذكر أن الهيئة العامة للجمارك أعلنت في (كانون الثاني ٢٠١٠)، تطبيقها لقانون التعرفة الكمركية الجديد رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ بنسبة تصل إلى ٢٠٪، على أن يُعمل به مطلع آذار القادم، مبينة ان العمل بإجازة الاستيراد سيتم تفعيله بدءاً من ١٦ من شباط المقبل بعدما توقف العمل بها خلال الفترة السابقة.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

٨٥ ألف درجة وظيفية في عام ٢٠١٢

□ بغداد/ وكالات

اعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب عن تخصيص ٨٥ الف درجة وظيفية ضمن موازنة عام ٢٠١٢.

وقال رئيس اللجنة المالية حيدر العبادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) انه "ضمن موازنة عام ٢٠١٢ خصصت الحكومة ٨٥ الف درجة وظيفية ستوزع على الوزارات الحكومية حسب الحاجة".

وأضاف: ان الدرجات الوظيفية انخفضت من ١٢٥ الف درجة وظيفية إلى ٨٥ الف درجة لتلافي العجز الكبير في الموازنة التي اصبح فيها العجز حقيقياً بسبب تنفيذ الشق الاستثماري منها بشكل كامل".

وتابع العبادي : ان اللجنة المالية ستقدم ملف الموازنة خلال هذه الايام لإقرارها في مجلس النواب بأسرع وقت ممكن بعد ان تم تنمية طلب اللجنة ورفع نسبة تنمية الاقاليم إلى ٧٠٪ بدلاً من ٥٠٪".

وبلغت قيمة موازنة عام ٢٠١٢ التي أقرتها الحكومة مؤخراً ١٠٠ مليار دولار، وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الاولى، ومن ثم قطاع الأمن، ومن بعدها قطاعات التربية والتعليم والصحة.

وأعتمدت الحكومة سعر النفط الاساس ٨٥ دولاراً وتتوقع من خلال الفروقات في اسعار النفط ان تغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

برلماني: الاستثمار يحتاج إلى الأمن والدعم اللوجستي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عدّ مقرر اللجنة الاقتصادية البرلمانية النائب محما خليل ابرز عوامل جذب الاستثمار للبلاد، توفير البيئة الآمنة والدعم اللوجستي بجميع النواحي الى المستثمر.

وقال خليل لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن المستثمر الاجنبي عندما يبدي رغبته للاستثمار فانه يبحث عن البيئة الآمنة والمستقرة سياسياً واقتصادياً كونه يعرض جميع اموله للاستثمار ويخشى بان تتعرض هذه الاموال الى الخطر والضياع. واضاف خليل: اضافة الى انه يحتاج الى الدعم اللوجستي بجميع النواحي من خلال تسهيل اجراءات دخوله الى المنطقة الاستثمارية والقضاء على الروتين المستشري في جميع دوائر الدولة وكذلك تسهيل الاجراءات المصرفية المعقدة.

وأوضح ان البلاد بحاجة الى الاستثمار والاعمار كونه تعرض الى عمليات ارهابية وحروب مستمرة ادت من خلالها الى تدهور البنى التحتية لجميع القطاعات الاقتصادية، داعياً الى: ضرورة تسهيل مهام المستثمر الاجنبي للدخول الى العراق لغرض الاستثمار.

وكان قد أوضح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان النائب عامر الفايز في تصريح سابق (الوكالة الاخبارية للانباء) أن النظام البنكي في العراق غير متطور ولم يواكب الأنظمة المصرفية العالمية الحديثة ، مشيراً إلى أن المستثمر في أغلب الأحيان لم يأت بكامل مبالغه إنما يعتمد على القروض والتمويل من قبل المصارف.

واكد الفايز: أن المصارف العراقية من خلال اتخاذها مبدأ الفوائد فلم تشجع المستثمر لاداء عمله بشكل جيد. وأشار إلى أن المستثمر الأجنبي ما زال قلقاً من بعض النوايا كمشروع حذف الاصفار من العملة وغيرها فهذه كلها تكون عاملاً غير مشجع وطارداً للمستثمر ،لأنه يرى الوضع غير مستقر في البلد.

الزيوت النباتية تطالب بوضع حدٍّ للاستيراد العشوائي

■ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالب مدير عام الشركة العامة للزيوت النباتية احدى شركات وزارة الصناعة، محمد جبار حسين بوضع حد للاستيراد العشوائي وغير منضبط لمنتجات الزيوت النباتية من الخارج، من اجل تسويق

منتجاتها الى الاسواق المحلية.

وقال حسين لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): ندعو الحكومة لوضع ضوابط واجراءات قانونية على المنافذ الحدودية للحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي واغراق الاسواق المحلية بمنتجات الزيوت النباتية من الخارج كمساحيق التنظيف والسمن النباتي وغير ذلك، مبيناً ان البلد لا يزال يستقبل كميات كبيرة من السلع والمنتجات غير مطابقة للمواصفات العالمية وليست خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية.

واشار الى انهم طالبوا اكثر من مرة بتحديد الكميات المستوردة بحيث تكون على قدر الحاجة المطلوبة للعراق في سبيل تسويق منتجاتنا الى الداخل، مقترحاً: تشكيل لجنة حكومية تحتسب الطاقة الانتاجية لشركة الزيوت النباتية وتقارنها مع الحاجة المحلية لكل منتوج، وبالاخير انها تسمح باستيراد فقط كمية العجز من المادة من اجل الحد من ظاهرة اغراق السوق المحلية بالمنتجات الاجنبية.

وفي وقت سابق، رأى عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان النائب عبد الحسين ريسان ضرورة تفعيل القوانين التي تحد من الاستيراد العشوائي للسلع كقانون التعريفة الكمركية وقانون حماية المستهلك.

وقال ريسان : إن مجلس النواب قد شرّع خلال جلساته السابقة قوانين عدة مهمة ولم يتم تفعيلها من قبل الحكومة الاتحادية ومن ضمنها قانونا التعريفة الكمركية وحماية المستهلك، مشدداً على: ضرورة العمل بهما كون هذه القوانين تحد من عملية الاستيراد العشوائي للسلع.

وأوضح ريسان: ان السبب الرئيس لعدم تفعيل هذه القوانين يعود الى "تدخل بعض الحكومات لغرض مصالحهم الشخصية لتأجيل العمل بها مؤكداً ان الاسواق المحلية اغرقت بالسلع الاجنبية ذات المواصفات الرديئة، فلا بدّ من ايجاد الحلول للحد من هذه الظاهرة.

لجنة برلمانية: الموازنة الاتحادية تمّ التوافق عليها

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت اللجنة المالية النيابية عن توافق بين مجلس النواب والبنك الدولي و الحكومة على موازنة عام ٢٠١٢ قبل إقرارها من قبل الاخير مؤخراً، متوقعة أن يتم التصويت على الموازنة من دون عراقيل.

وأقرت الحكومة في الخامس من الشهر الحالي في اجتماعها الطارئ موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار). وخصصت الحكومة في الموازنة الجزء الاكبر والبالغ ٨٠ مليار دينار دولار كموازنة تشغيلية، فيما خصصت ٣٧ مليار دينار كموازنة استثمارية.

وقال عضو اللجنة أمين هادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "مجلس النواب ناقش موازنة عام ٢٠١٢ بحضور وزارة المالية والبنك الدولي وتم التوافق على صيغة الموازنة التي عرضت على مجلس النواب".

واضاف أن "مسألة الدفع بالآجل تم التوافق عليها ايضا"، مشيرا الى أن "مجلس النواب من حقه تخفيضها العام المقبل لكن هذا غير وارد لان موازنة العام المقبل خفضت الى اقل ما يمكن".

واوضح هادي: ان "الموازنة لن تتأخر في مجلس النواب بسبب التوافق المسبق على تفاصيلها، لكن لمجلس النواب حق المناقلة بين ابواب الموازنة بعد استلامه طلبات من الوزارات المعنية كما حصل في موازنة عام ٢٠١١".

وتتحدث موازنة عام ٢٠١٢ عن التركيز على قطاع الطاقة والنفط في المرحلة الأولى ومن ثم قطاع الأمن ومن بعدها قطاعات التربية والتعليم والصحة.

واعتمدت الحكومة في موازنتها للعام المقبل سعر النفط الأساس ٨٥ دولارا وصادرات نفطية حجمها ٢,٦٢٥ مليون برميل يوميا العام المقبل. وتعتبر موازنة العام المقبل الاكبر في تأريخ موازنات العراق السنوية ومن خلالها تسعى الحكومة الى تنشيط الجانب الاستثماري.